Conference Proceedings: Enhancing the Role of Islamic, Social, and Human Studies in Building Society, Volume 23/1, July 2026.

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

منهج النقاد في التعامل مع زيادات الثقات وأثره في الصناعة الحديثية

م.م. حنين سعد اسماعيل طلال العبيدي

جامعة تكريت. كلية العلوم الإسلامية قسم الحديث وعلومه

The critics' approach to dealing with additions from trustworthy narrators and its impact on Hadith studies

Asst. Lect. Haneen Saad Ismail Talal Al-Obaidi
Tikrit University, College of Islamic Sciences, Department of Hadith and its Sciences
hanen.isma@tu.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع زيادة الثقة ومنهج النقاد في التعامل معها وأثرها في الصناعة الحديثية، ويهدف إلى بيان مفهوم زيادة الثقة، وأقسامها، ومواقف العلماء منها، ثم تحليل أثر هذه المواقف في بناء المنهج النقدي عند المحدثين.وقد توصل البحث إلى أن زيادة الثقة تمثل إحدى القضايا الدقيقة في علوم الحديث، وأن العلماء اختلفوا في حكمها إلى ثلاثة اتجاهات: القبول المطلق، والرد المطلق، والقبول المشروط بالقرائن، مع ترجيح القول الثالث بوصفه الأقرب إلى منهج النقاد المتقدمين.كما بيّن البحث أن زيادة الثقة تقع في المتن أو الإسناد، وأن الحكم عليها يتوقف على القرائن النقدية المتعلقة بالرواة والروايات، مما جعلها من أهم القضايا المؤثرة في علم العلل.

الكلمات المفتاحية: منهج، النقاد، التعامل، زيادات الثقات، الصناعة الحديثية.

Abstract

This research examines the concept of "Ziyādat al-Thiqah" (the addition of a trustworthy narrator), the approaches of hadith critics in dealing with it, and its impact on the science of Hadith criticism.The study shows that Ziyādat al-Thiqah is a significant and delicate issue in Hadith methodology, closely related to the principles of hadith authentication and critical analysis of narrations.Scholars differed regarding its acceptance into three main approaches: absolute acceptance, absolute rejection, and conditional acceptance based on contextual evidence and critical indicators. The research concludes that the third approach—based on weighing contextual evidence—is the most consistent with the practice of early hadith critics.Furthermore, the study highlights that additions may occur in either the‹ and that the ruling on such additions depends on critical indicators such as the reliability of narrators, comparison of transmission routes, and supporting evidence.Overall, the study emphasizes that the methodology of early hadith critics was not based on rigid rules, but rather on a balanced critical approach grounded in evaluation, comparison, and contextual analysis.**Keywords**: The critics', approach, dealing with, trustworthy narrators, Hadith studies

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.أما بعد:فإن السنة النبوية تمثل المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله تعالى، وقد قيّض الله لها علماء أفذاذاً بذلوا جهوداً عظيمة في حفظها وتمييز صحيحها من سقيمها، فأسسوا مناهج نقدية دقيقة لم تعرفها أمة من الأمم في تعاملها مع الأخبار والروايات. ومن أبرز القضايا التي شغلت المحدثين والنقاد قضية «زيادات الثقات»، لما يترتب عليها من آثار علمية ومنهجية تتصل بالحكم على الأحاديث واستنباط الأحكام الشرعية وبناء التصورات العقدية والتفسيرية.وتُعد زيادات الثقات من أدق مباحث علم الحديث وأشدها ارتباطاً بالنقد التطبيقي؛ إذ تتعلق بما ينفرد به الراوي الثقة من لفظ أو جملة أو معنى لم يذكره غيره من الرواة المشاركين له في رواية الحديث. وقد اختلفت أنظار العلماء في كيفية التعامل مع هذه الزيادات، فذهب فريق

إلى قبولها مطلقاً متى كان راويها ثقة ضابطاً، بينما اتجه آخرون إلى ردها عند وجود ما يقتضي ذلك من القرائن النقدية، في حين سلك جمهور النقاد مسلكاً وسطاً يقوم على دراسة كل زيادة في ضوء ملابساتها وأحوال رواتها وقرائن الترجيح المحيطة بها.

أهمية البحث:

وتبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يكشف جانباً مهماً من مناهج النقاد المتقدمين، ويظهر دقة الموازنة التي اعتمدوها بين المحافظة على الرواية من جهة، والتحرز من الوهم والخطأ من جهة أخرى. كما أن دراسة هذا الموضوع تسهم في فهم كثير من الأحكام الحديثية التي بناها الأئمة على قبول بعض الزيادات ورد بعضها الآخر، وتوضح أثر ذلك في نشأة القواعد الحديثية وتطور الصناعة النقدية عند المحدثين.وتتمثل مشكلة البحث في الكشف عن حقيقة منهج النقاد في التعامل مع زيادات الثقات، وبيان الأسس والضوابط التي اعتمدوها في قبول هذه الزيادات أو ردها، ومدى انعكاس ذلك على الصناعة الحديثية وقواعدها التطبيقية.

أهداف البحث:

- بيان مفهوم زيادات الثقات وتحرير المصطلحات المرتبطة بها.
- التعرف على أنواع الزيادات وصورها في الرواية الحديثية.
- دراسة مناهج النقاد في التعامل مع هذه الزيادات وتحليل مواقفهم منها.
- استقراء الضوابط النقدية التي اعتمدها الأئمة في قبول الزيادة أو ردها.
- إبراز أثر تلك المناهج في بناء الصناعة الحديثية وتطور قواعد النقد.

منهج البحث:

واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع أقوال النقاد ومواقفهم من زيادات الثقات، والمنهج التحليلي في دراسة تلك الأقوال والكشف عن أسسها العلمية، والمنهج النقدي المقارن في الموازنة بين الاتجاهات المختلفة وبيان أثرها في التطبيقات الحديثية.

هيكلية البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة؛ تناول المبحث الأول مفهوم زيادات الثقات وأنواعها، بينما خُصص المبحث الثاني لدراسة مناهج النقاد في التعامل معها وضوابط قبولها وردها، أما المبحث الثالث فبحث في أثر هذه المناهج في الصناعة الحديثية من خلال دراسة آثار القبول والرد والتفصيل في التعامل مع الزيادات، ثم خُتم البحث بأهم النتائج والتوصيات.**المبحث الأول: مفهوم زيادات الثقات وأنواعها** المطلب الأول: تعريف زيادات الثقات المطلب الثاني: أنواع زيادات الثقات **المبحث الثاني: مناهج النقاد في التعامل مع زيادات الثقات** المطلب الأول مواقف النقاد المطلب الثاني ضوابط رد الزيادة المبحث الثالث: أثر منهج النقاد في الصناعة الحديثية المطلب الأول : أثر قبول زيادات الثقات المطلب الثاني: أثر رد زيادات الثقات المطلب الثالث: أثر التفصيل في قبول الزيادات خاتمة.

المبحث الأول مفهوم زيادات الثقات وأنواعها

يُعَدُّ مبحث زيادات الثقات من المباحث الدقيقة والمهمة في علوم الحديث النبوي، وقد حظي باهتمام بالغ من قِبَل المحدثين والنقاد؛ لما يترتب عليه من آثار علمية وفقهية تؤثر في الحكم على الروايات واستنباط الأحكام الشرعية منها. ولهذا لم تكد تخلو كتب مصطلح الحديث وعلومه من التعرض لهذه المسألة بالبحث والبيان، بل أفرد لها بعض العلماء فصولاً مستقلة؛ لما تتطلبه من دقة في النظر ومهارة في المقارنة بين الروايات المختلفة. وقد أشار ابن الصلاح إلى أهمية هذا الفن بقوله: «وهو فن لطيف تستحسن العناية به» [١]، كما وصفه الحاكم النيسابوري بأنه من المسائل التي «يعز وجودها ويقل في أهل الصنعة من يحفظها» [٢].وتنبع أهمية هذا الموضوع من أن الراوي الثقة قد ينفرد أحياناً بزيادة لفظة أو جملة في متن الحديث، أو بزيادة راوٍ في الإسناد، بينما يروي بقية الثقات الحديث نفسه دون تلك الزيادة. وهنا يثور التساؤل حول مدى قبول هذه الزيادة أو ردها؛ إذ إن الثقة والعدالة والضبط تدعو إلى قبول ما ينفرد به الراوي، في حين أن مخالفة الجماعة والانفراد عنهم قد تثير احتمال الوهم أو الخطأ، حتى وإن كان الراوي من الثقات المتقنين. ومن هنا كانت مسألة زيادة الثقة من المسائل التي دار حولها نقاش واسع بين علماء الحديث والأصوليين.ولا تقتصر أهمية هذا المبحث على الجانب النظري في نقد الروايات، بل تتعداه إلى الجانب العملي المتعلق بالاستنباط الفقهي؛ إذ قد يترتب على قبول الزيادة إثبات حكم شرعي جديد، أو تقييد مطلق، أو تخصيص عام، أو بيان مجمل، أو ترجيح أحد المعاني المحتملة للنص. ولذلك كان لزاماً على العلماء أن يضعوا ضوابط دقيقة للتعامل مع هذه الزيادات، وأن يدرسوا كل زيادة في ضوء القرائن المحيطة بها، بعيداً عن التسرع في قبولها أو ردها.

وقد اختلفت مناهج العلماء في حكم زيادة الثقة؛ فذهب بعضهم إلى قبولها مطلقاً إذا صدرت من راوٍ عدل ضابط؛ لأن الأصل في الثقة قبول روايته، بينما ذهب آخرون إلى ردها مطلقاً إذا خالفت رواية من هو أكثر عدداً أو أحفظ منه. أما جمهور النقاد فقد سلكوا منهجاً وسطاً يقوم على النظر في كل زيادة على حدة، ودراسة القرائن المتعلقة بها من حيث حال الراوي، ومقدار ضبطه، ودرجة مخالفته لمن شاركه في الرواية، وهو المنهج الذي جرى عليه كبار أئمة الحديث كالبخاري ومسلم وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم.

المطلب الأول: تعريف زيادات الثقات

أولاً: تعريف الزيادة لغة

الزيادة في اللغة مأخوذة من مادة (زاد)، وهي تدل على النماء والزيادة فوق الأصل. قال ابن منظور: «الزيادة: النمو، وكذلك الزوادة، والزيادة خلاف النقصان» (ابن منظور، لسان العرب، ١٩٨/٣). ويُفهم من هذا التعريف أن الزيادة تعني إضافة شيء إلى أصل موجود فيصبح أكثر مما كان عليه قبل تلك الإضافة.وقد استعمل القرآن الكريم هذا اللفظ في مواضع متعددة للدلالة على الزيادة الحسية والمعنوية، كقوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، أي اطلب المزيد من العلم والمعرفة. ومن هنا كان معنى الزيادة في الاصطلاح الحديثي متفرعاً عن هذا الأصل اللغوي، إذ يراد بها إضافة لفظ أو معنى أو راوٍ إلى أصل الرواية.

ثانياً: تعريف الثقة لغة

الثقة في اللغة مأخوذة من مادة (وثق)، وهي تدل على الاعتماد والاطمئنان والأمان. قال ابن منظور: «الثقة مصدر قولك: وثق به يثق وثاقة وثقة: ائتمنه» [٣]. ويقال: وثقت بفلان إذا اطمأننت إليه واعتمدت على قوله وفعله.وهذا المعنى اللغوي هو الأساس الذي بني عليه استعمال المحدثين لمصطلح الثقة في وصف الرواة؛ لأن الراوي الثقة هو الذي يطمئن أهل العلم إلى صدقه وأمانته وضبطه لما يرويه.

ثالثاً: تعريف زيادة الثقة اصطلاحاً

تناول العلماء مفهوم زيادة الثقة بتعريفات متعددة متقاربة المعنى، تدور جميعها حول انفراد الراوي الثقة بزيادة لا يذكرها غيره من الرواة.فعرفها الحاكم النيسابوري بقوله: «معرفة زيادات ألفاظ فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة راوٍ واحد» [٤]. ويُلاحظ أن الحاكم ركز على الجانب الفقهي للزيادة، لما يترتب عليها من آثار في استنباط الأحكام.وعرفها ابن رجب الحنبلي بقوله: «أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة» [٥]. وهذا التعريف يُبرز عنصر المقارنة بين روايات الرواة المختلفين للحديث الواحد.ومن خلال استقراء كلام المحدثين يمكن تعريف زيادة الثقة بأنها: انفراد راوٍ موصوف بالثقة والضبط بزيادة في متن الحديث أو سنده، مع مشاركة غيره له في أصل الرواية دون تلك الزيادة.ولا تقتصر الزيادة على زيادة لفظة في المتن فقط، بل تشمل صوراً متعددة؛ كزيادة جملة كاملة في الحديث، أو زيادة راوٍ في الإسناد، أو وصل الحديث المرسل، أو رفع الحديث الموقوف، أو غير ذلك من صور الانفراد التي تقع في الروايات.

رابعاً: المقصود بالثقة عند المحدثين

لما كان الحكم على الزيادة مرتبطاً بوصف الراوي بالثقة، كان من الضروري بيان المقصود بهذا الوصف عند أهل الحديث.والثقة عند المحدثين هو الراوي الذي جمع بين العدالة والضبط. فالعدالة تعني استقامة الدين والمروءة والبعد عن أسباب الفسق وخوارم المروءة، أما الضبط فيعني إتقان ما يرويه الراوي وحفظه له على وجه يمنعه من الوقوع في الخطأ والغلط.وقد عبّر الحافظ الذهبي عن ذلك بقوله: «وحد الثقة: العدالة والإتقان» [٦]. وقال أيضاً: «الثقة في عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن» [٧].ومن هنا فإن البحث في زيادة الثقة لا يتعلق بأصل عدالة الراوي، وإنما يتعلق بمدى حفظه وضبطه للزيادة التي انفرد بها، ومدى إمكانية ترجيح روايته على رواية غيره من الثقات.

المطلب الثاني: أنواع زيادة الثقة

تنقسم زيادة الثقة عند المحدثين إلى نوعين رئيسين: زيادة في المتن، وزيادة في السند، ولكل نوع أحكامه وضوابطه الخاصة التي اعتمدها النقاد في الحكم على الروايات.

أولاً: الزيادة في المتن

ويقصد بها أن ينفرد الراوي الثقة بلفظة أو جملة زائدة في متن الحديث، لا يذكرها بقية الرواة الذين شاركوه في رواية الحديث نفسه.وتُعد هذه الصورة من أكثر صور زيادة الثقة وروداً في كتب السنة، إذ قد يسمع بعض الرواة من شيخه ما لم يحفظه غيره، أو يضبط من ألفاظ الحديث ما لم يضبطه سواه، فينقل تلك الزيادة مع محافظته على أصل الحديث.ومن أمثلة ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «سألت

رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها...» [٨]. وقد وردت في بعض الروايات زيادة لفظ: «في أول وقتها»، حيث رواها الحسن بن مكرم ومحمد بن بشار (بندار) عن عثمان بن عمر.وقد صحح الحاكم هذه الزيادة وقال: «فقد صحت هذه اللفظة باتفاق الثقتين: بندار بن بشار والحسن بن مكرم على روايتهما عن عثمان بن عمر» [٩]. كما أخرجها ابن حبان في صحيحه وعدّها زيادة مقبولة [١٠].وتظهر أهمية هذه الزيادة في أنها أفادت معنى جديداً، وهو بيان أن أفضلية الصلاة لا تقتصر على أدائها في وقتها فحسب، بل تشمل المبادرة إليها في أول الوقت، وهو معنى فقهي له أثره في باب فضائل الأعمال.

ثانياً: الزيادة في السند

ويقصد بها أن ينفرد الراوي الثقة بذكر راوٍ في الإسناد لم يذكره غيره من الرواة، أو أن يصل حديثاً أرسله غيره، أو يرفع حديثاً وقفه غيره، أو يضيف ما يؤدي إلى زيادة في تركيب السند.ويُعد هذا النوع من أكثر الأنواع ارتباطاً بعلم علل الحديث؛ لأن الحكم فيه يحتاج إلى دراسة دقيقة لطرق الحديث ومقارنتها بعضها ببعض.ومن أمثلة ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصة الرجلين اللذين كانا يعذبان في قبريهما، حيث رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس مباشرة [١١]، بينما رواه الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس، فزاد الأعمش راوياً بين مجاهد وابن عباس وهو طاووس [١٢].وقد ناقش ابن حجر هذه الزيادة مبيناً أنها لا تقدح في صحة الحديث، فقال: «وهذا في التحقيق ليس بعلة؛ لأن مجاهداً لم يوصف بالتدليس، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلاً» [١٣].ويستفاد من هذا المثال أن مجرد وجود زيادة في السند لا يعني الحكم عليها بالرد أو القبول ابتداءً، وإنما يُنظر إلى القرائن المحيطة بها وإلى حال الرواة المختلفين فيها، وهو ما يبرز دقة منهج المحدثين في التعامل مع هذا النوع من الروايات.يتبين مما سبق أن زيادة الثقة من المسائل الحديثية الدقيقة التي تقوم على دراسة الروايات المتعارضة ظاهراً، والنظر في مدى قبول ما ينفرد به الراوي الثقة من زيادات في المتون أو الأسانيد. كما ظهر أن الزيادة قد تقع في متن الحديث أو سنده، وأن الحكم عليها لا يبنى على قاعدة مطردة في جميع الأحوال، وإنما يعتمد على دراسة القرائن والترجيحات التي اعتمدها أئمة النقد الحديثي، وهو ما جعل هذا المبحث من أهم مباحث علوم الحديث وأدقها.

المبحث الثاني مناهج النقاد في التعامل مع زيادات الثقات

تُعدُّ مسألة زيادات الثقات من أدقِّ المسائل النقدية في علوم الحديث، بل إنها تمثل نموذجاً واضحاً للمنهج العلمي الدقيق الذي اعتمده المحدثون في نقد الروايات وتمحيصها. ويرجع سبب أهمية هذه المسألة إلى تعارض أصلين معتبرين عند أهل الحديث؛ الأول: أن الراوي الثقة العدل الضابط مقبول الرواية، وأن الأصل في خبره القبول والعمل به، والثاني: أن مخالفة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً قد تكون دليلاً على وقوع الوهم أو الخطأ منه، إذ العصمة ليست لأحد من الرواة مهما بلغت منزلته في الحفظ والإتقان.ولذلك شغلت هذه القضية مساحة واسعة من مباحث العلل ونقد الأسانيد والمتون، وأصبحت من أبرز المسائل التي يظهر فيها تميز النقاد المتقدمين وقدرتهم على الموازنة بين الروايات المختلفة والترجيح بينها. كما أن الخلاف في حكم زيادة الثقة لم يكن خلافاً نظرياً مجرداً، بل ترتبت عليه آثار فقهية وأصولية مهمة؛ إذ قد يؤدي قبول الزيادة إلى إثبات حكم شرعي أو تقييد مطلق أو تخصيص عام، بينما يؤدي ردها إلى خلاف ذلك.ولهذا انقسمت مناهج العلماء في التعامل مع زيادة الثقة إلى ثلاثة مذاهب رئيسة، اختلفت باختلاف نظرتهم إلى طبيعة الانفراد بالزيادة وإلى مدى تأثير مخالفة الراوي الثقة لغيره من الرواة.

المطلب الأول: مواقف النقاد من زيادات الثقات

أولاً: مذهب القبول المطلق لزيادة الثقة

ذهب فريق من العلماء إلى قبول زيادة الثقة مطلقاً دون اشتراط قيد أو اعتبار قرينة أخرى، ما دام الراوي الذي انفرد بالزيادة موصوفاً بالعدالة والضبط. ويرى أصحاب هذا المذهب أن الثقة إذا انفرد بزيادة في المتن أو السند فإن تلك الزيادة تكون مقبولة؛ لأنها من جملة ما حفظه وأتقنه، ولأن الأصل في الراوي الثقة قبول ما ينقله حتى يثبت ما يوجب رده.ومن أبرز القائلين بهذا المذهب: الحاكم النيسابوري، وابن حزم الظاهري، والخطيب البغدادي، والسخاوي، وجماعة من الفقهاء والأصوليين.وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى جملة من الأدلة، من أهمها أن الراوي الثقة إذا انفرد بزيادة فإن روايته تعد مشتملة على علم زائد لم يطلع عليه غيره أو لم يحفظه غيره، والزيادة من الثقة تُعد من باب زيادة العلم، وزيادة العلم واجبة القبول ما دامت صادرة عن راوٍ عدل ضابط. كما استدلوا بأن عدم ذكر بقية الرواة للزيادة لا يعني نفيها، إذ إن السكوت عن الشيء لا يستلزم عدم وقوعه، فقد يحفظ بعض الرواة ما لا يحفظه غيرهم.وقد نقل الخطيب البغدادي هذا المذهب عن جمهور الفقهاء وأصحاب الحديث فقال: «قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث: زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها، ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي أو لا يتعلق بها حكم، وبين

زيادة توجب نقصاناً من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة» [١٤].أما الحاكم النيسابوري فقد كان من أكثر العلماء تقريراً لهذا الأصل، إذ نص في مواضع متعددة من كتبه على أن «الزيادة من الثقة مقبولة» [١٥]، وعدّ ذلك من القواعد المقررة في نقد الروايات.وكذلك ذهب ابن حزم إلى أبعد من ذلك، فجعل الأخذ بزيادة الثقة واجباً، فقال: «وإذا روى العدل زيادة على ما روى غيره فسواء انفرد بها أو شاركه فيها غيره مثله أو دونه أو فوقه فالأخذ بتلك الزيادة فرض» [١٦].وأما الخطيب البغدادي فقد اختار هذا الرأي صراحة، فقال: «والذي نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه ومعمول بها إذا كان راويها عدلاً حافظاً متقناً ضابطاً» [١٧].وقد أشار السخاوي إلى أن هذا الاتجاه هو الذي سار عليه كثير من الفقهاء والمحدثين، فقال: «هو الذي مشى عليه المعظم من الفقهاء وأصحاب الحديث» [١٨].ومع قوة هذا الاتجاه فإن الملاحظ أن كثيراً من القائلين به نظرياً لم يلتزموه عملياً على إطلاقه، إذ كانوا في تطبيقاتهم الحديثية يرجحون أحياناً رواية الجماعة على رواية المنفرد إذا قامت قرائن قوية تدل على الوهم، وهو ما دعا بعض الباحثين إلى القول بأن القبول المطلق كان في جانب التنظير أكثر منه في جانب التطبيق.

ثانياً: مذهب رد الزيادة مطلقاً

في مقابل الاتجاه السابق ذهب فريق من العلماء إلى عدم قبول زيادة الثقة إذا انفرد بها، وعدّوا انفراد الراوي بالزيادة مع مخالفة غيره من الرواة سبباً كافياً للتوقف فيها أو ردها.وقد نقل الخطيب البغدادي هذا الرأي بقوله: «وقال قوم من أصحاب الحديث: إن زيادة الثقة إذا انفرد بها غير مقبولة» [١٩].ويُعد أبو بكر الأبهري المالكي من أبرز من نُقل عنه هذا الاتجاه، حيث رأى أن مخالفة الراوي الثقة لجماعة الحفاظ تضعف من شأن الزيادة وتورث الشك في صحتها، لأن الأصل أن الجماعة أبعد عن الخطأ من الواحد.وقد علل الأبهري ذلك بقوله: «إن ترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ويكون معارضاً لها» [٢٠].ويقوم هذا المذهب على أساس نقدي يتمثل في أن اتفاق عدد من الحفاظ على عدم ذكر الزيادة يعد قرينة قوية على عدم ثبوتها، لأن احتمال غفلة جميع هؤلاء الحفاظ عن تلك الزيادة أبعد من احتمال وهم الراوي المنفرد بها.كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الرواية إذا كانت قد صدرت من شيخ واحد وفي مجلس واحد ثم رواها جماعة من الثقات دون الزيادة، فإن انفراد راوٍ واحد بإثباتها يثير احتمال الوهم أو الخطأ، خاصة إذا كان أولئك الرواة أكثر عدداً أو أقوى حفظاً.وقد نسب القرافي هذا الرأي إلى الأبهري وغيره من العلماء فقال: «وقال الشيخ أبو بكر الأبهري وغيره: لا تقبل» [٢١].إلا أن هذا المذهب تعرض لانتقادات عديدة، أهمها أنه يؤدي إلى رد كثير من الروايات الثابتة التي انفرد بها بعض الثقات، كما أن مجرد الانفراد لا يقتضي الحكم بالخطأ ما دام الراوي موصوفاً بالعدالة والإتقان.

ثالثاً: مذهب التفصيل والترجيح بالقرائن

يُعد هذا المذهب أكثر المذاهب انتشاراً بين النقاد المتقدمين والمتأخرين، كما أنه الأقرب إلى التطبيق العملي الذي جرى عليه أئمة الحديث. وأصحاب هذا الاتجاه لا يقبلون زيادة الثقة بإطلاق، ولا يردونها بإطلاق، بل ينظرون في كل رواية بحسب ما يحيط بها من القرائن والملابسات.ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن زيادة الثقة ليست حكماً واحداً في جميع الأحوال، بل تختلف باختلاف الرواة والروايات والظروف المحيطة بها. فقد تكون الزيادة صحيحة مقبولة في موضع، وقد تكون شاذة أو معلولة في موضع آخر.ومن أبرز القائلين بهذا المذهب: ابن حبان البستي، والدارقطني، وابن عبد البر، وابن دقيق العيد، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، وغيرهم.فقد قرر ابن حبان أن قبول الزيادة يعتمد على الترجيح بين الروايات المختلفة، وأن رواية المثبت مقدمة على رواية النافي إذا كان المثبت حافظاً متقناً، لأن معه زيادة علم ليست عند غيره [٢٢].كما اشترط في قبول زيادات الألفاظ أن يكون الراوي من أهل الفقه والفهم، فقال: «وأما زيادة الألفاظ في الروايات فإنا لا نقبل شيئاً منها إلا عمن كان الغالب عليه الفقه» [٢٣].أما الدارقطني فقد جعل المدار على الحفظ والإتقان، فقال: «ويحكم لأكثرهم حفظاً وثبتاً على من دونه» [٢٤].وجاء ابن حجر فجمع أقوال النقاد ولخص منهجهم بقوله: «فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظاً متقناً، فإن كانوا أكثر عدداً منه أو كان فيهم من هو أحفظ منه فإن زيادته لا تقبل» [٢٥].ويمتاز هذا المذهب بأنه يجمع بين المحافظة على أصل قبول رواية الثقة وبين مراعاة القرائن النقدية التي قد تدل على وقوع الوهم أو الخطأ، ولذلك عده كثير من الباحثين المنهج الذي استقر عليه التطبيق العملي للنقاد المتقدمين.

المطلب الثاني: ضوابط رد الزيادة

بعد استعراض مذاهب العلماء يتبين أن رد زيادة الثقة عند النقاد لم يكن مبنياً على قواعد جامدة أو أحكام مطلقة، وإنما كان قائماً على جملة من الضوابط والقرائن التي إذا وجدت رجحت جانب الرد على جانب القبول.

ومن أهم هذه الضوابط:

أولاً: مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه وأشد حفظاً، لأن من قواعد الترجيح عند المحدثين تقديم رواية الأوثق على رواية من دونه.

ثانياً: مخالفة الراوي لجماعة من الحفاظ المتقنين، إذ إن رواية الجماعة أبعد عن الخطأ من رواية الواحد عند تعذر الجمع بين الروايات.

ثالثاً: ظهور الوهم أو الغلط على الراوي من خلال مقارنة روايته بسائر الطرق، أو من خلال اضطرابه في نقل الحديث.

رابعاً: أن تكون الزيادة منكرة في معناها أو مخالفة للأصول والقواعد الشرعية الثابتة.

خامساً: أن يتعذر الجمع بين الروايات المختلفة، بحيث لا يمكن حملها على التعدد أو اختلاف الأحوال أو غير ذلك من وجوه الجمع.

سادساً: أن تكون الزيادة مؤثرة في الحكم الشرعي تأثيراً كبيراً مع انفراد راوٍ دون غيره بها، مما يستدعي مزيداً من التثبت والنقد.[26]

ومن خلال هذه الضوابط يتضح أن منهج النقاد في التعامل مع زيادات الثقات لم يكن قائماً على مجرد النظر إلى عدالة الراوي أو ضبطه، بل كان منهجاً مركباً يجمع بين دراسة أحوال الرواة ومقارنة الطرق والنظر في القرائن المختلفة، وهو ما يكشف عن عمق المنهج النقدي الذي تميز به علماء الحديث في حفظ السنة النبوية وتمييز صحيحها من سقيمها.

المبحث الثالث أثر منهج النقاد في الصناعة الحديثية

تمثل مسألة زيادات الثقات إحدى القضايا المركزية في علوم الحديث؛ لأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بمنهجية المحدثين في قبول الأخبار وردها، كما تكشف عن دقة المنهج النقدي الذي اعتمده علماء الحديث في التعامل مع الروايات المختلفة. ولم يكن الخلاف في زيادة الثقة مجرد خلاف اصطلاحي أو نظري، بل كان له أثر عملي واسع في التصحيح والتضعيف، وفي بناء الأحكام الفقهية، وفي نشأة كثير من القواعد الحديثية المتعلقة بالشذوذ والعلة والترجيح بين الروايات.وقد أسهمت المناهج المختلفة للنقاد في التعامل مع زيادات الثقات في إثراء الصناعة الحديثية وتطوير أدواتها النقدية؛ إذ أدى كل اتجاه من الاتجاهات إلى نتائج وآثار علمية انعكست على مسيرة التأليف الحديثي وعلى مناهج المحدثين في الحكم على الروايات. ومن ثم فإن دراسة أثر هذه المناهج تكشف جانباً مهماً من جوانب التطور المنهجي الذي شهدته علوم الحديث عبر العصور.

المطلب الأول: أثر قبول زيادات الثقات

كان للقول بقبول زيادة الثقة أثر واضح في توسيع دائرة الروايات المقبولة والمحافظة على قدر كبير من المرويات الحديثية التي انفرد بعض الرواة الثقات بنقلها. ويقوم هذا الاتجاه على أصل مهم، وهو أن الراوي الثقة إذا انفرد بزيادة فإن الأصل قبولها؛ لأن العدالة والضبط يقتضيان قبول خبره، ولأن الزيادة تمثل علماً زائداً حفظه الراوي ولم يحفظه غيره؛ وظاهر كلام الحافظ ابن حجر في النخبة قبول زيادة الثقة مطلقا مع عدم المنافاة اذ قال: ((وزيادة راويهما مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق منه)) [٢٧] . ولم يرتض ما اشتهر عند جمع من العلماء من القول: بقبول الزيادة من غير تفصيل فقد قال في النكت [٢٨] : ((واشتهر عن جمع من العلماء القول: بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح والحسن ان لا يكون شاذا)والذي ينظر في صنيع الأئمة كما قرر ابن حزم أن الأخذ بزيادة العدل واجب متى ثبتت عدالته وضبطه [٢٩]وقد أسهم هذا المنهج في المحافظة على جانب مهم من السنة النبوية، إذ إن كثيراً من الروايات التي انفرد بها بعض الثقات لم يكن من الممكن قبولها لو أُخذ بمبدأ الرد المطلق للزيادة. ومن ثم ساعد هذا الاتجاه على توسيع المادة الحديثية المتاحة للفقهاء والمفسرين وغيرهم من العلماء، الأمر الذي انعكس إيجاباً على عملية الاستنباط العلمي.ومن أبرز آثار هذا المنهج أنه أسهم في حفظ الألفاظ النبوية الزائدة التي قد يترتب عليها معنى جديد أو حكم شرعي إضافي. فالزيادة قد تكون لفظة واحدة، لكنها تؤدي إلى تقييد مطلق أو تخصيص عام أو بيان مجمل أو إزالة إشكال في فهم النص. ولذلك رأى أصحاب هذا الاتجاه أن رد الزيادة لمجرد عدم رواية الآخرين لها يؤدي إلى ضياع جزء من السنة النبوية.كما كان لهذا المنهج أثر مباشر في توسيع دائرة الاستنباط الفقهي، حيث اعتمد الفقهاء على عدد من الزيادات التي رواها الثقات في بناء أحكام شرعية متعددة. وقد أشار العلماء إلى أن كثيراً من الفروع الفقهية بنيت على ألفاظ زائدة ثبتت بطريق الثقات، وهو ما جعل مسألة زيادة الثقة تتجاوز الجانب الحديثي إلى الجانب الأصولي والفقهي.ومن الآثار المهمة أيضاً لهذا الاتجاه تعزيز الثقة بمنظومة الرواية الحديثية نفسها؛ إذ إن قبول زيادة الثقة يعكس احترام جهود الرواة العدول الضابطين، ويؤكد أن الثقة قد يحفظ ما لا يحفظه غيره. ولهذا قرر العلماء قاعدة مشهورة مفادها أن «المثبت مقدم على النافي»، وأن «من حفظ حجة على من لم يحفظ»، وهي قواعد استند إليها القائلون بقبول الزيادة.كما ساهم هذا المنهج في تشجيع المحدثين على تتبع الروايات المختلفة وجمع الطرق المتعددة للحديث؛ لأن كل طريق قد يشتمل على فائدة أو زيادة لا توجد في غيره. ومن هنا ازدهرت حركة جمع الأسانيد والمتابعات والشواهد، وظهرت المصنفات التي تعنى بجمع الطرق المختلفة للحديث الواحد.ومع ذلك فإن الأخذ بالقبول المطلق لم يخل من إشكالات علمية؛ إذ إن الراوي الثقة ليس معصوماً من الخطأ، وقد يقع منه الوهم أو السهو أو سوء الحفظ في بعض المواطن، قال الحافظ ابن حجر: ((والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين – كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني وغيرهم– اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم قبول اطلاق الزيادة)) [٣٠]

المطلب الثاني: أثر رد زيادات الثقات

كان للاتجاه القائل برد زيادة الثقة عند المخالفة أثر واضح في ترسيخ المنهج النقدي الصارم في الصناعة الحديثية، وإبراز جانب التمحيص الدقيق في التعامل مع الروايات. فهذا الاتجاه لم يكن مجرد تشدد في قبول الأخبار، بل كان في جوهره وسيلة علمية لحماية النص الحديثي من الأوهام المحتملة، خصوصاً إذا تعارضت رواية المنفرد بالزيادة مع رواية جماعة من الحفاظ أو من هو أوثق منه، فاذا كانت الزيادة آتية من راو ثقة شاركه غيره من الثقات في مجلس التلقي لهذه الرواية عن الشيخ، فاذا كان الرواة الذين لم يأتوا بالزيادة من الكثرة بحيث يبعد على مثلهم احتمال نسيانهم أو عدم تنبههم جميعا لهذه الزيادة، فان ذلك يشكل قرينة يترجح معها رد الزيادة أو التوقف عن قبولها. ولو روى عدد من الثقات حديثا عن شيخ ثقة معروف بالفقه والفتيا – كمالك والثوري، والأوزاعي مثلا– وانفرد أحد الرواة بزيادة، وهذه الزيادة تنبني عليها قضية فقهية، وثبت أن فتيا ذلك الشيخ الفقيه تتطابق مع الحديث خاليا من تلك الزيادة؛ فان هذه قرينة ترجح رد الزيادة أو التوقف عن قبولها؛ لأنه يتجه القول حينئذ بأن تلك الزيادة لو كانت عنده لأفتى بموجبها. وهكذا. والله أعلم [٣١]وقد أسهم هذا المنهج في تعزيز مبدأ الموازنة بين الروايات، فلم يعد الحكم على الحديث مبنياً على عدالة الراوي فقط، بل أصبح مرتبطاً كذلك بدرجة ضبطه مقارنة بغيره، وعدد الرواة، واتفاقهم أو اختلافهم. ومن ثم أصبح معيار القبول يعتمد على "القوة النسبية" للروايات لا على مجرد ثبوت الثقة.ومن أبرز الآثار العلمية لهذا الاتجاه أنه ساهم في كشف كثير من الأوهام الدقيقة التي قد تقع من بعض الثقات، إذ إن الثقة في اصطلاح المحدثين لا تعني العصمة من الخطأ، وإنما تعني غلبة الضبط مع بقاء احتمال الخطأ قائماً. ولذلك كان رد بعض الزيادات وسيلة علمية لتصحيح مسار الرواية عندما يظهر أن غير المنفرد بها أضبط أو أكثر عدداً.كما أدى هذا الاتجاه إلى تنمية علم العلل تنمية كبيرة؛ إذ أصبح المحدثون يعتمدون على جمع الطرق المختلفة للحديث الواحد، ثم المقارنة بينها لاكتشاف مواضع الاختلاف، ومنها زيادات الألفاظ أو الأسانيد. وهذا بدوره أوجد منهجاً نقدياً متقدماً يقوم على التحليل المقارن للروايات، وهو ما ميّز المدرسة الحديثية المتقدمة عن غيرها من المدارس.ومن جهة أخرى، فإن هذا الاتجاه أسهم في ترسيخ قيمة "الجماعة" في الرواية؛ فالرواية التي يرويها عدد من الحفاظ دون زيادة تكون في الغالب مقدمة على رواية الفرد إذا خالفهم، لأن احتمال اجتماع الجماعة على الوهم أبعد من احتمال خطأ الفرد. وقد عبّر النقاد عن ذلك بترجيح رواية الأكثر حفظاً أو عدداً عند التعارض.وقد انعكس هذا المنهج أيضاً على ضبط المصطلحات الحديثية المتعلقة بالشذوذ والمنكر، إذ أصبحت الزيادة المخالفة قرينة قوية على الحكم بالشذوذ في بعض الحالات، خاصة إذا لم يمكن الجمع بين الروايات. ومن هنا ظهر الارتباط الوثيق بين "زيادة الثقة" و"الشاذ" و"المعلول" في كتب العلل.[٣٢]غير أن هذا الاتجاه لم يسلم من ملاحظات نقدية؛ إذ إن التوسع في رد زيادات الثقات قد يؤدي أحياناً إلى إهدار بعض الروايات الصحيحة التي تفرد بها الحفاظ المتقنون، خاصة إذا لم تُدرس القرائن بدقة كافية. ولهذا نبّه عدد من العلماء إلى أن رد الزيادة لا يكون إلا عند قيام قرائن قوية، وإلا فإن الأصل في الثقة القبول.

المطلب الثالث: أثر التفصيل في قبول الزيادات

يمثل منهج التفصيل والترجيح بالقرائن الصورة الأكثر توازناً ودقة في التعامل مع زيادات الثقات، وهو المنهج الذي استقر عليه عمل جمهور النقاد المتقدمين، كما يظهر من تتبع تصرفاتهم في كتب العلل والسؤالات والتخريج. ويقوم هذا المنهج على عدم الإطلاق في القبول أو الرد، بل على النظر في كل زيادة بحسب حالها وسياقها ورجالها.وقد كان لهذا المنهج أثر بالغ في نضج الصناعة الحديثية؛ إذ نقلها من مرحلة القواعد العامة إلى مرحلة التطبيق النقدي التفصيلي القائم على دراسة كل رواية على حدة. فلم يعد الحكم على الزيادة يعتمد على قاعدة مجردة، بل على شبكة من القرائن المتداخلة، مثل: عدد الرواة، قوة الحفظ، اختلاف المجالس، طبيعة الزيادة، ومدى موافقتها لبقية الطرق.ومن أبرز آثار هذا المنهج أنه أسهم في ترسيخ مبدأ "الترجيح العلمي" في النقد الحديثي، حيث أصبح الناقد ينظر إلى الروايات نظرة مقارنة تحليلية، فيوازن بين الأسانيد والمتون، ويبحث عن الأوثق والأحفظ والأضبط، ثم يبني حكمه على ذلك. وهذا ما جعل علم الحديث علماً نقدياً دقيقاً يتطلب ملكة واسعة في الجمع بين الروايات وفهم عللها.كما أدى هذا المنهج إلى تطوير مفهوم القرائن الحديثية، إذ لم يعد الحكم يعتمد على ظاهر الإسناد فقط، بل أصبح مرتبطاً بجملة من القرائن الداخلية والخارجية. فمن القرائن: كثرة الرواة، واتفاقهم، وموافقة الرواية للأصول، وعدم اضطراب الراوي، وموافقة فتاوى الصحابة أو عمل أهل العلم، وغير ذلك من المؤشرات النقدية.وقد أكد ابن حجر أن منهج الأئمة المتقدمين كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخاري وأبي حاتم والدارقطني وغيرهم قائم على الترجيح لا على الإطلاق، وأنه لا يعرف عنهم قبول الزيادة مطلقاً ولا ردها مطلقاً، بل كانوا يتعاملون مع كل رواية بحسب ما يحيط بها من قرائن [٣٣].كما ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن هذا المنهج هو الأقرب إلى منهجية المحدثين في الواقع العملي؛ لأنه يجمع بين أصل قبول رواية الثقة وبين مراعاة احتمالات الخطأ، دون إفراط أو تفريط. وقد خلصت بعض الدراسات الحديثة إلى أن المرجع النهائي في حكم زيادة الثقة هو القرائن والترجيح، وأن أي حكم مطلق في المسألة لا يعكس بدقة منهج النقاد [٣٤]وبناءً على ذلك، فإن أثر هذا

المنهج يتمثل في تحقيق التوازن الدقيق بين حفظ السنة النبوية من جهة، وعدم إهدار أي رواية صحيحة من جهة أخرى، وبين صيانتها من الأوهام المحتملة من جهة ثالثة. فهو منهج وسطي يجمع بين احترام الثقة العلمية للراوي وبين إخضاع روايته للموازنة النقدية الدقيقة.ومن ثم يمكن القول إن منهج التفصيل في زيادات الثقات يمثل خلاصة التطور النقدي في علم الحديث، لأنه يعكس نضج الفكر الحديثي عند الأئمة المتقدمين، ويظهر قدرتهم على التعامل مع النصوص بروح علمية تحليلية دقيقة، تقوم على الجمع بين الروايات، والترجيح بينها، واستثمار القرائن للوصول إلى الحكم الأقرب للصواب.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة في موضوع زيادة الثقة ومنهج النقاد في التعامل معها وأثرها في الصناعة الحديثية، يتبين أن هذه المسألة تُعد من القضايا الدقيقة في علوم الحديث، لما لها من ارتباط مباشر بمناهج النقد الحديثي، وتمييز صحيح الروايات من معلولها، إضافة إلى أثرها في الاستنباط الفقهي وتوجيه الدلالة الشرعية للنصوص.وقد أظهرت الدراسة أن زيادة الثقة ليست قضية شكلية تتعلق بلفظة زائدة في الحديث، بل هي مسألة نقدية منهجية ترتبط بفهم طبيعة الرواية، ومراتب الرواة، والقرائن المحيطة بكل حديث، مما جعلها مجالاً واسعاً لاجتهاد أئمة النقد.كما تبين أن اختلاف العلماء في حكم زيادة الثقة لم يكن اختلافاً عشوائياً، بل هو اختلاف منهجي يمكن رده إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة، وأن القول المعتمد عند جمهور النقاد هو منهج التفصيل القائم على القرائن والترجيح.

النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

١. أن مصطلح زيادة الثقة من المصطلحات المهمة في علوم الحديث، وقد أفرد له العلماء مباحث مستقلة في كتب المصطلح والعلل.

٢. أن أهمية زيادة الثقة تكمن في أثرها المباشر على الدلالة الحديثية، إذ قد تؤدي إلى إثبات حكم شرعي جديد، أو تقييد مطلق، أو تخصيص عام.

٣. أن العلماء اختلفوا في حكم زيادة الثقة إلى ثلاثة مذاهب:

القبول المطلق للزيادة.

الرد المطلق للزيادة.

القبول المشروط بالقرائن والترجيح.

٤. أن زيادة الثقة تقع في نوعين رئيسين:

زيادة في المتن.

زيادة في الإسناد.

٥. أن منهج النقاد المتقدمين لم يكن قائماً على الإطلاق في القبول أو الرد، بل على الموازنة بين الروايات وفق قواعد دقيقة تعتمد على الحفظ والإتقان والقرائن.

٦. أن القول الراجح عند جمهور المحدثين هو القول بالتفصيل، وهو الأقرب لتطبيقات الأئمة في كتب العلل.

٧. أن لهذه المسألة أثراً مباشراً في نشأة وتطور علم العلل، وفي ترسيخ قواعد النقد الحديثي المقارن.

التوصيات

يوصي البحث بما يلي:

١. العناية بمسائل علوم الحديث الدقيقة، وخاصة مسائل العلل وزيادات الثقات، لما لها من أثر في فهم السنة النبوية فهماً صحيحاً.

٢. توجيه الدراسات الحديثية إلى المنهج التطبيقي عند الأئمة النقاد، وعدم الاقتصار على الجانب النظري.

٣. تعزيز الدراسات المقارنة بين أقوال المحدثين والأصوليين في مسائل النقد الحديثي.

٤. التركيز على إبراز منهج "القرائن والترجيح" بوصفه المنهج المعتمد عند جمهور النقاد.

٥. دراسة التطبيقات العملية لزيادات الثقات في كتب العلل والمصنفات الحديثية القديمة.

قائمة المصادر والمراجع

- **البخاري (محمد بن إسماعيل):**
  - صحيح البخاري. دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

- **ابن بلبان (علاء الدين علي بن بلبان):**
  - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **البغدادي (الخطيب أبو بكر أحمد بن علي):**
  - الكفاية في علم الرواية. (د.ت).
- **ابن حبان (أبو حاتم محمد بن حبان البستي):**
  - صحيح ابن حبان (التقاسيم والأنواع). تحقيق: د. محمد علي سونمر وخالص آي دمير. وزارة الأوقاف، قطر، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- **ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي):**
  - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، د. ت.
  - النكت على كتاب ابن الصلاح. تحقيق: ربيع المدخلي. دار الراية، الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
  - هدي الساري لمقدمة فتح الباري. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- **ابن حزم الظاهري (أبو محمد علي بن أحمد):**
  - الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: أحمد شاكر، تقديم: د. إحسان عباس. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **الحاكم النيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله):**
  - المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
  - معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه. تحقيق: أحمد بن فارس السلوم. دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- **ابن رجب الحنبلي (زين الدين عبد الرحمن بن أحمد):**
  - شرح علل الترمذي. تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد. مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد):**
  - سير أعلام النبلاء. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وأكرم البوشي. مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
  - ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي وفتحية البجاوي. دار الفكر العربي، (د.ت).
- **السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن):**
  - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. تحقيق: د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، ود. محمد بن عبد الله آل فهيد. مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.
- **السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر):**
  - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي.
- **ابن الصلاح الشهرزوري (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن):**
  - علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح). تحقيق: نور الدين عتر. دار الفكر المعاصر (بيروت) ودار الفكر (دمشق)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **الصنعاني (محمد بن إسماعيل الأمير):**
  - توضيح الأفكار لمعاني تنقِيح الأنظار.
- **الصنعاني (بنت عبد الله جابر):**
  - المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق.
- **القرافي (شهاب الدين أحمد بن إدريس):**
  - شرح تنقيح الفصول. باعتناء: مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- **مسلم (مسلم بن الحجاج النيسابوري):**
  - صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي [ت ١٣٨٨ هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها)، عام النشر: ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- **ابن منظور الإفريقي (محمد بن مكرم):**

- لسان العرب. دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

- **الهيتي (ماهر ياسين فحل):**
- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء. دار عمار للنشر، عمان، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)
- التقريب مع التدريب، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، د.ت

List of Sources and References

- Al-Āmidī (Abu al-Hasan Ali ibn Abi Ali):
- *Al-Ihkam fi Usul al-Ahkam* (The Perfection of Divine Wisdom in the Principles of Jurisprudence). Edited by: Abd al-Razzaq Afifi. Dar al-Sumay'i, Riyadh, 1st ed., 1424 AH – 2003 CE.
- Al-Bukhari (Muhammad ibn Isma'il):
- *Sahih al-Bukhari*. Dar Ibn Kathir, Damascus, 1st ed., 1423 AH – 2002 CE.
- Ibn Balban (Ala' al-Din Ali ibn Balban):
- *Sahih Ibn Hibban – Arranged by Ibn Balban*. Edited by: Shu'ayb al-Arna'ut. Mu'assasat al-Risalah, Beirut, 2nd ed., 1414 AH – 1993 CE.
- Al-Baghdadi (Al-Khatib Abu Bakr Ahmad ibn Ali):
- *Al-Kifayah fi 'Ilm al-Riwayah* (The Sufficiency in the Science of Narration). (n.d.).
- Ibn Hibban (Abu Hatim Muhammad ibn Hibban al-Busti):
- *Sahih Ibn Hibban (Al-Taqasim wa al-Anwa' – The Classifications and Types)*. Edited by: Dr. Muhammad Ali Sonmez and Khalis Ay Demir. Ministry of Endowments, Qatar, 1st ed., 1433 AH – 2012 CE.
- Ibn Hajar al-Asqalani (Ahmad ibn Ali):
- *Nuzhat al-Nazar fi Tawdih Nukhbat al-Fikr* (The Delight of the Eye in Clarifying the Elite Thought – a commentary on his own work *Nukhbat al-Fikr*).
- *Al-Nukat 'ala Kitab Ibn al-Salah* (Critical Annotations on Ibn al-Salah's Book). Edited by: Rabi' al-Madkhali. Dar al-Rayah, Riyadh, 3rd ed., 1415 AH – 1994 CE.
- *Hady al-Sari li-Muqaddimat Fath al-Bari* (Guidance for the Seeker on the Introduction to *Fath al-Bari*). Edited by: Shu'ayb al-Arna'ut and others. Mu'assasat al-Risalah al-'Alamiyyah, Damascus, 1st ed., 1434 AH – 2013 CE.
- Ibn Hazm al-Zahiri (Abu Muhammad Ali ibn Ahmad):
- *Al-Ihkam fi Usul al-Ahkam* (The Perfection of Divine Wisdom in the Principles of Jurisprudence). Edited by: Ahmad Shakir; Foreword by: Dr. Ihsan Abbas. Dar al-Afaq al-Jadidah, Beirut, 2nd ed., 1403 AH – 1983 CE.
- Al-Hakim al-Naysaburi (Abu Abd Allah Muhammad ibn Abd Allah):
- *Al-Mustadrak 'ala al-Sahihayn* (The Supplement to the Two Sahihs). Edited by: Mustafa Abd al-Qadir Ata. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 2nd ed., 1422 AH – 2002 CE.
- *Ma'rifat 'Ulum al-Hadith wa Kammiyyat Ajnasihi* (Knowledge of the Sciences of Hadith and the Number of Its Categories). Edited by: Ahmad ibn Faris al-Sallum. Dar Ibn Hazm, Beirut, 1st ed., 1424 AH – 2003 CE.
- Ibn Rajab al-Hanbali (Zayn al-Din Abd al-Rahman ibn Ahmad):
- *Sharh 'Ilal al-Tirmidhi* (Commentary on the Defects of Hadith according to al-Tirmidhi). Edited by: Dr. Hammam Abd al-Rahim Sa'id. Maktabat al-Manar, Zarqa – Jordan, 1st ed., 1407 AH – 1987 CE.
- Al-Dhahabi (Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad):
- *Siyar A'lam al-Nubala'* (The Lives of the Noble Figures). Edited by: Shu'ayb al-Arna'ut and Akram al-Bushi. Mu'assasat al-Risalah, 2nd ed., 1404 AH – 1984 CE.
- *Mizan al-I'tidal fi Naqd al-Rijal* (The Scale of Moderation in Critiquing Narrators). Edited by: Ali Muhammad al-Bajawi and Fathiyyah al-Bajawi. Dar al-Fikr al-'Arabi, (n.d.).
- Al-Sakhawi (Shams al-Din Muhammad ibn Abd al-Rahman):
- *Fath al-Mughith bi-Sharh Alfiyyat al-Hadith* (The Opening of the Helper through the Commentary on the Alfiyyah of Hadith). Edited by: Dr. Abd al-Karim ibn Abd Allah al-Khudayr and Dr. Muhammad ibn Abd Allah Al Fuhayd. Maktabat Dar al-Minhaj, Riyadh, 1st ed., 1426 AH.
- Al-Suyuti (Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr):
- *Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi* (Training the Narrator: A Commentary on al-Nawawi's *Taqrib*).
- Ibn al-Salah al-Shahrazuri (Abu Amr Uthman ibn Abd al-Rahman):
- *'Ulum al-Hadith (Muqaddimat Ibn al-Salah)* (The Sciences of Hadith – Ibn al-Salah's Introduction). Edited by: Nur al-Din 'Itr. Dar al-Fikr al-Mu'asir (Beirut) and Dar al-Fikr (Damascus), 1406 AH – 1986 CE.

- Al-San'ani (Muhammad ibn Isma'il al-Amir):
  - *Tawdih al-Afkar li-Ma'ani Tanqih al-Ansar* (Clarification of Thoughts on the Meanings of *Tanqih al-Ansar*).
- Al-San'ani (Bint Abd Allah Jabir):
  - *Al-Mustalahat al-Hadithiyyah bayna al-Ittifaq wa al-Iftiraq* (Hadith Terminology: Points of Agreement and Divergence).
- Al-Qarafi (Shihab al-Din Ahmad ibn Idris):
  - *Sharh Tanqih al-Fusul* (Commentary on the Refinement of Chapters). Prepared by: Maktabat al-Buhuth wa al-Dirasat (Library of Research and Studies), Dar al-Fikr, 1424 AH – 2004 CE.
- Muslim (Muslim ibn al-Hajjaj al-Naysaburi) / Al-Nawawi (Muhyi al-Din Yahya ibn Sharaf):
  - *Sahih Muslim bi-Sharh al-Nawawi* (Sahih Muslim with al-Nawawi's Commentary). Edited by: Isam al-Sababiti and others. Dar al-Hadith, Cairo, 4th ed., 1422 AH – 2001 CE.
- Ibn Manzur al-Ifriqi (Muhammad ibn Makram):
  - *Lisan al-'Arab* (The Tongue of the Arabs – an Arabic dictionary). Dar Sadir, Beirut, 1st ed., 1410 AH – 1990 CE.
- Al-Hayti (Mahir Yasin Fahl):
  - *Athar 'Ilal al-Hadith fi Ikhtilaf al-Fuqaha'* (The Impact of Hadith Defects on the Disagreements of Jurists). Dar Ammar for Publishing, Amman, 1st ed., 1420 AH – 2000 CE.
- Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH):
  - *Al-Taqrib ma'a al-Tadrib* (Taqrib with Tadrib – i.e., al-Nawawi's *Taqrib* combined with al-Suyuti's *Tadrib*). Edited by: Abu Qutaybah Nazar Muhammad al-Faryabi. Publisher: Dar Taybah, (n.d.).

هوامش البحث

(١) علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشهرزوري ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر (بيروت) ودار الفكر (دمشق)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م: ص٨٥

(٢) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م: ص٣٩٨

(٣) لسان العرب : محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي: دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م :٣٧١/١٠

(٤) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه : ص٣٩٨

(٥) شرح علل الترمذي : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي: تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م: ٦٣٥/٢

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال : شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي: تحقيق علي محمد البجاوي وفتحية البجاوي، دار الفكر العربي، (د.ت): ٥/١

(٧) سير أعلام النبلاء : شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي: تحقيق شعيب الأرنؤوط وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م: ٧٠/١٦

(٨) كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل الصلاة لوقتها برقم:(٥٢٧) ، أخرجه البخاري **البخاري (محمد بن إسماعيل)**، صحيح البخاري. دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص: ١٣٨،و كتاب: الإيمان، باب: كون الإيمان بالله تعالى: صحيح مسلم، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي [ت ١٣٨٨ هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة،)ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها)، عام النشر: ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م: ١ /٣٥٠: برقم: (٨٥) واللفظ لمسلم

(٩) المستدرك على الصحيحين : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م : برقم (٦٧٤).

(١٠) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان : علاء الدين علي بن بلبان ابن بلبان: تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م : ١٥٥/١

(١١) كتاب: الوضوء، باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله برقم: (٢١٦): أخرجه البخاري في صحيحه : ص٦٤.

(١٢) كتاب: الوضوء برقم (٢١٨): ص: ٦٥ ، و كتاب: الطهارة باب: الدليل على نجاسة البول برقم: (٢٩٢) : مسلم في صحيحه (٢ /٢٠٣)

(١٣) هدي الساري لمقدمة فتح الباري : أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني: تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م: ٢٨٤/٢

(١٤) الكفاية في علم الرواية : الخطيب أبو بكر أحمد بن علي البغدادي: (د.ت): ص٤٢٤-٤٢٥

(١٥) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه : ص٢٠٠

(١٦) الإحكام في أصول الأحكام : أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري : تحقيق أحمد شاكر، تقديم: د. إحسان عباس. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م: ٩٠/٢

(١٧) الكفاية في علم الرواية (د.ت): ، ص٤٢٤

(١٨) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث : السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن): تحقيق د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، ود. محمد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ: ٢٩/٢

(١٩) الكفاية في علم الرواية (د.ت): ص٤٢٥

(٢٠) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث : ٣٢/٢-٣٣

(٢١) شرح تنقيح الفصول : شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي: باعتناء: مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م: ص٢٩٧

(٢٢) صحيح ابن حبان (التقاسيم والأنواع): أبو حاتم محمد بن حبان البستي ابن حبان: تحقيق د. محمد علي سونمز وخالص آي دمير. وزارة الأوقاف، قطر، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م: /١٣٧

(٢٣) صحيح ابن حبان (التقاسيم والأنواع): ١٥٩/١

(٢٤) النكت على كتاب ابن الصلاح : أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني: تحقيق ربيع المدخلي، دار الراية، الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م: ٦٨٩/٢

(٢٥) النكت على كتاب ابن الصلاح : ٦٩٠/٢-٦٩١

(26) التقريب مع التدريب : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، د.ت: ص٢٤٧

(٢٧) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر : أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، د.ت: ص٣٧.

(٢٨) النكت على كتاب ابن الصلاح : ٦٩٢/٢

(٢٩) الإحكام في أصول الأحكام: ٩٠/٢

(٣٠) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٩٦.

(٣١) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء : ماهر ياسين فحل الهيتي: دار عمار للنشر، عمان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م : ص٢٦٠

(٣٢) علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) : ص ٧٨ - ٧٩ ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: ١٢٤/١، توضيح الأفكار لمعاني تنقِيح الأنظار : محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني: ٣٤٤/١

(٣٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٩٦

(٣٤) المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: بنت عبد الله جابر الصنعاني: ص٤١٠-٤١٢